

على نية وان كانت فاسدة بغير تقيد كما لو حلتى محمد تعالى
 ظن تطهرته وسما في تحقيقه واما الزكاة فلا يبيع اذها الا
 بالنية وعلى هذا فما ذكره القاضي الاسيبي ان من استنق
 عن اداها اخذها كرها ووضعها في اهلها وخبره لا لاكثر
 ولاية اخذها فقام اخذها مقام دفع المالك باختياره ضعف
 والمعتد في اليد هب عدم الاخذ كرها قال في الصحيحين
 استنع عن اذ الزكاة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ
 لا يقع عن الزكاة لكونها لا اختيار ولكن تجب به بالمعنى
 ليوذي بنفسه ينتهي وخرج عن اشتراطها لها ما اذا
 تصدق بالنية فان الغرض ليسقط عنه واختلافوا في
 سقوط زكاة البعض اذا تصدق به فالواو تستشرط
 نية التجارة في العوض ولا بد ان يكون سفارة للتجارة فلو
 اشتري شيئا للقبه ناويا انه ان وجد له ربحا بعه لا
 عليه ولو نوي التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او
 الخرجية او المتاجرة او المستعارة لازكاة عليه ولو
 فارت مال ليس بذلك مال مال كالهبة والصدقة
 والجمع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي السائبة
 لا بد من قصد سامتها للذات والنسل أكثر القول فان قصد
 به التجارة ففيها زكاة التجارة ان فارت البشرا وان قصد
 به العمل او الرعيها والاكل فلا زكاة اهلا واما النية
 في التصور فتشترط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشقة
 صح لانها لا يفتل الاقوال والنية ليست منو القرض
 والسنة والنفل في اصلها سواء اذ الح فصي شرط
 صحته

هذا هو الحق
 في الزكاة
 في النية
 في العوض
 في التجارة
 في العمل
 في الرعي
 في الاكل
 في القرض
 في السنة
 في النفل

في النية
 في العوض
 في التجارة
 في العمل
 في الرعي
 في الاكل
 في القرض
 في السنة
 في النفل

صحته ايضا فزكاة او نفلا والعمرة كذلك ولا تكون السنة
 والصدور كالفرض ولو تد ربحه الاسلام لا يزرعه الاية الاسلام
 كما لو نذر الاضحية والقضاي الكمل كالا اذا من حومة اصل
 النية واما الاعتكاف فهي بشرط صحته وحيث كان او سنة
 او نفلا واما الكفارات فالنية بشرط صحتها عتقا او ضايا
 او اطعاما واما الضايا فلا بد فيها من النية لكن عند التسرلا
 عند الذبح وتفرغ عليه انه لو اشتراها بنية الاضحية فبها
 غيره بلاذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجر الله
 وان ضمته لا يقر به كما في الضحية الذخيرة وهذا الذبحوا
 عن نفسه اما اذا اذبحها عن مالها الا ضمان عليه وهل
 تتعين الاضحية بالنية فالوا ان كان فقيرا او قد اشتراها
 بنية تقبيل فليس له بيعها وان كان غنيا لم يتعين
 والصحيح انها تتعين سلقا في تصدق بها الفتي بعد
 اياها حية ولكن له ان يغير غيرهما مقامها كما في الدابع
 من الاضحية فالوا والهدايا كالضايا واما العتق
 فعندنا ليس بعبادة وضمنا يدل صحته من الكافر
 ولا عبادة له فان نوي وجه الله كان عبادة مستباحا عليه
 وان اعتق بالنية صح ولا ثواب له ان كان صريحا واما
 الكفارة فلا يدلها من النية وان اعتق للعتق او للشيطان
 صح ويصح ان يخصص الاعناق للعتق بها اذا
 كان المعتق كافرا اما المسلم اذا اعتق له فاصد تقطبه
 كغيرها ينبغي ان يكون الاعناق لملوك مكره وهذا
 والتدبير والكتابة بالعتق واما الجهاد فمن اعظم

في النية
 في العوض
 في التجارة
 في العمل
 في الرعي
 في الاكل
 في القرض
 في السنة
 في النفل